الأمم المتحدة

A/HRC/21/28

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2012
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الدورة الحادية والعشرون**

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة الساميـــة لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**

**تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية**

# التقرير الموحد للأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة الـــسامية لحقـــوق الإنسان عن الحق في التنمية

(A) GE.12-15536 130812 140812

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولاً - | مقدمة | ١-٤ | ٣ |
| ثانياً - | أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتصل بتعزيز الحق في التنميـــة وإعماله | ٥-٢٨ | ٣ |
| | ألف- الدعوة والتوعية والاتصالات | ٧-١٠ | ٤ |
| | باء - المناسبات والمبادرات | ١١-٢٨ | ٦ |
| ثالثاً - | استنتاجات وتوصيات | ٢٩ | ١٠ |

# أولاً- مقدمة

١- قررت الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٨، الذي أنشأت بموجبه ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن يكون من بين مسؤوليات المفوض السامي تعزيز وحماية إعمال الحق في التنمية وزيادة الدعم المقدم لهذا الغرض من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

٢- وأعادت الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٦٦، تأكيد طلبها إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تضطلع بفعالية، لدى تعميم مراعاة الحق في التنمية، بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية بين الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية والتمويل والتجارة، وأن تدرج تلك الأنشطة بالتفصيل في تقريرها المُقبل الذي ستقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان.

٣- وطلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣٤/١٩، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تستمر في تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن أنشطتها فيما يتعلق بتعزيز الحق في التنمية وإعماله، بما يشمل التنسيق بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٥/٦٦، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين وتقريراً مؤقتاً إلى المجلس عن تنفيذ القرار ١٥٥/٦٦، يضمّهما الجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز الحق في التنمية وإعماله.

٤- ويقدم هذا التقرير وفقاً للطلبات المشار إليها أعلاه ويعرض معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وهو مُكمل لتقرير الأمين العام والمفوضة السامية عن الحق في التنمية الذي قدم إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة (A/HRC/19/45).

# ثانياً- أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتصل بتعزيز الحق في التنمية وإعماله

٥- يرد برنامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعزيز الحق في التنمية وإعماله في البرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ويسترشد باستراتيجية متعددة الأبعاد وفقاً لإعلان الحق في التنمية وإعلان وبرنامج عمل فيينا وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وغيرها من الصكوك ذات الصلة، فضلاً عن الولايات الصادرة عن الجمعية العامة

ومجلس حقوق الإنسان المشار إليها أعلاه. ويجري تنفيذ إطار هذه السياسة العامة ضمن إطار خطة المفوضية السامية للإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: العمل لتحقيق النتائج[(١)].

٦- ويظل تعزيز الحق في التنمية وإعماله الفعلي هدفاً رئيسياً من أهداف المفوضية تدعمه الاستراتيجيات المواضيعية للمفوضية دعماً كاملاً. وتسعى الاستراتيجية المواضيعية التي يندرج فيها الحق في التنمية إلى مكافحة الفقر وزيادة إدماج معايير حقوق الإنسان ومبادئها في سياسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والوطني. وبالإضافة إلى الدعم المقدم إلى آليات مجلس حقوق الإنسان في عملها بشأن الحق في التنمية، تسعى المفوضية مستعينة بالزخم المحقق بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للإعلان عن الحق في التنمية في عام ٢٠١١ إلى حشد دعم أوسع من أجل اتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

## ألف- الدعوة والتوعية والاتصالات

٧- يستدعي إعمال الحق في التنمية للأشخاص ذوي الإعاقة اعتماد نهج لتناول مسائل الإعاقة قائم على حقوق الإنسان يحترم مشاركة ذوي الإعاقة، النشطة والحرة والهادفة في التنمية ويحترم التوزيع العادل للفوائد المحققة وإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. ويستلزم ذلك أيضاً نهجاً مزدوج المسار في مجال التنمية. ويجب تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التنمية بشكل عام. ويشمل ذلك العمل على الصعيد الوطني والدعم من خلال التعاون الدولي، على النحو الذي أقرته على وجه التحديد المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الفترة التي يشملها الاستعراض، نشرت المفوضية مذكرة إعلامية بشأن الحق في التنمية للأشخاص ذوي الإعاقة[(٢)].

٨- وفي رسالة موجهة إلى رئيس الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بيّنت المفوضة السامية بأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، يمكن أن تساعد على تقوية وتعزيز عولمة محورها التنمية، وهي موضوع الدورة. وأكدت حقيقة أن التنمية لا تكون شاملة ومستدامة ما لم يشارك في التنمية مشاركة كاملة أولئك الذين توجد نزعة باستبعادهم. وهناك حاجة إلى إتاحة حيز سياساتي لشواغل الفقراء والمستضعفين والمهمشين من الأفراد والجماعات وإسماع صوتهم.

(١) انظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام ٢٠١١ الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي:
www2.ohchr.org/english/ohchrreport2011/web_version/ohchr_report2011_web/index.htm.

(٢) انظر الموقع الإلكتروني:
www.OHCHR.org/Documents/Issues/Development/Information_note_RTD_Disability.pdf.

وقَدم إطار حقوق الإنسان، وبصفة خاصة، الإعلان بشأن الحق في التنمية، نموذجاً إنمائياً يهدف إلى النهوض برفاه كافة الناس، بوسائل منها المشاركة النشطة والحرة والهادفة في التنمية؛ والتوزيع العادل لمنافع التنمية والسعي إلى إقامة نظام دولي منصف يتسنى في ظله إعمال جميع حقوق الإنسان. ومن شأن تقاسم المسؤوليات واتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان وتكامل النظم أن يزيد تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية[٣].

٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وجهت المفوضة السامية رسالة تتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) إلى كافة البعثات الدائمة في جنيف[٤]. وأهابت المفوضة السامية بالدول الأعضاء أن تُدمج بصورة كلية اعتبارات حقوق الإنسان الرئيسية في الوثيقة الختامية. وينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بضمان الاتساق الكامل بين المجهودات الرامية إلى النهوض بالاقتصاد المراعي للبيئة، من جهة، والتزاماتها الرسمية بحقوق الإنسان، من جهة أخرى. وينبغي أن تعترف الدول الأعضاء بأن من الواجب أن تُبنى كافة السياسات والتدابير المعتمدة للنهوض بالتنمية المستدامة على أساس جميع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية واحترام تلك الحقوق والحريات. ولهذا الغرض، ينبغي أن تبذل جميع الأطراف الفاعلة، في القطاع العام والخاص، العناية الواجبة، بوسائل منها استخدام تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان. ويجب الحرص بصفة خاصة على منع ومعالجة أي أثر سلبي في حقوق الإنسان للفئات المستضعفة والمهمشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرون والأشخاص الذين يعانون من الفقر والمسنون وذوو الإعاقة والأطفال. ويجب ضمان تمكين المرأة وحماية حقوقها ومشاركتها الهادفة في صنع القرار. وينبغي أن تعقد الدول العزم على العمل من أجل الخروج بنهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الاقتصاد المراعي للبيئة، يعتمد على مبادئ المشاركة والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي وعدم التمييز والتمكين وسيادة القانون واتباع نموذج نمو اقتصادي مستدام بيئياً واجتماعياً وعادل ومنصف ويحترم جميع حقوق الإنسان.

١٠- وفي الفترة قيد الاستعراض، نقلت المفوضية مقالات إلكترونية ونشرتها بشكل واسع عبر وسائط الإعلام الاجتماعية وفي شبكة الإنترنت. وشملت المواضيع ريو+٢٠ وحقوق الإنسان في وسائط الإعلام الاجتماعية؛ وحقوق الإنسان والتنمية في صميم العولمة؛ وحقوق الإنسان في مؤتمر ريو؛ وتنمية محورها الإنسان في سياق "الربيع العربي"[٥].

---

(٣) انظر الموقع الإلكتروني: www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/HCLetterUNCTADXIII.pdf.

(٤) انظر الموقع الإلكتروني: www.OHCHR.org/EN/NewsEvents/Pages/WantedHumanRightsinRio.aspx.

(٥) انظر الموقع الإلكتروني: www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/FeatureStories.aspx.

## باء- المناسبات والمبادرات

١١- أتاحت الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعتماد إعلان الحق في التنمية فرصة للمجتمع الدولي للتفكير في الدروس المستفادة والإنجازات المحققة وما ينطوي عليه الحق في التنمية من إمكانات للمساعدة على التصدي للتحديات العالمية المعاصرة في عالم مترابط ومعولم على نحو متزايد. واستلهمت الذكرى السنوية عدداً غير مسبوق من المبادرات والأنشطة اضطلع بها أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ونظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ١٣ مناسبة دولية، بما في ذلك حلقات دراسية وحلقات عمل وحلقات نقاش ومناقشات مائدة مستديرة، وأعدت ونشرت ثلاث مذكراتٍ إعلامية جديدة وشريط فيديو، عبر قنوات منها منصات وسائط الإعلام الاجتماعية. وصدر حوالي عشرين بياناً عاماً لدعم الحق في التنمية. ورددت العديد من المناقشات صدى الرسائل الأربع الرئيسية التي شددت عليها المفوضة السامية بمناسبة إحياء الذكرى السنوية وهي: أن الحق في التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان؛ وأنه حق لكل الناس دون تمييز؛ وأنه حق يكتسي اليوم نفس الأهمية التي كان يكتسيها يوم اعتماد الإعلان؛ وأنه يجب على المجتمع الدولي التحرك جماعياً بإصرار وبطريقة متسقة من أجل إعمال الحق في التنمية[٦].

١٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نظمت مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك اجتماع مائدة مستديرة للخبراء بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان بشأن الحق في التنمية عن موضوع "البشر أولى بالاهتمام: حقوق الإنسان في الاقتصاديات والتنمية على الصعيد العالمي"، افتتحها الأخصائي الاقتصادي جوزيف ستيغليتس الحائز على جائزة نوبل[٧]. وسلطت المناقشات الضوء على الحاجة إلى إيلاء بالغ الاهتمام إلى النهج القائمة على حقوق الإنسان، مع التركيز على المشاركة النشطة والحرة والهادفة وعلى أعلى المستويات من المساءلة وعدم التمييز ومراعاة مواطن الضعف والتمكين السياسي والاقتصادي للناس والتوزيع العادل والارتباط الصريح بالمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان وكذلك التعاون الدولي الفعال لدعم الحق في التنمية.

١٣- ونظمت حركة عدم الانحياز، بتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسة فريدريش إيبرت ومنظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين حلقة نقاش موضوعها "أهمية الحق في التنمية في سياق التحديات العالمية".[٨] وأكد الاجتماع على الأهمية الحالية للإعلان بشأن الحق في التنمية وعلى أهمية تجديد الالتزام السياسي لإعماله

---

(٦) الفقرة ٢٢، A/HRC/19/45.

(٧) انظر الموقع الإلكتروني: www.OHCHR.org/EN/NewsEvents/Pages/PeopleAtTheCentre.aspx.

(٨) انظر الموقع الإلكتروني:
www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/ApaneldiscussionNAMincooperationwith
.OHCHR.aspx

والخروج من المأزق السياسي، لا سيما في ضوء الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشدد المشاركون في النقاش أيضاً على الحاجة إلى تعميم مراعاة الحق في التنمية والتفكير القائم على حقوق الإنسان في وضع السياسات الإنمائية، من أجل الانتقال إلى إطار عملي وباتجاه عولمة محورها التنمية.

١٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عرضاً بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان بشأن الحق في التنمية في حدثٍ نظمه المجلس الأسترالي للتنمية الدولية بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في كانبيرا. وسلطت ممثلة المفوضية الضوء على أهمية الإعلان وعلى الحاجة إلى تحليل الأزمات الاقتصادية من هذا المنظور. وأشارت إلى الحاجة إلى إدراج اعتبارات حقوق الإنسان في تقييم التقدم المحرز في التنمية. ووجهت الانتباه بوجه خاص إلى التحديات التي يواجهها إعمال الحق في التنمية في منطقة المحيط الهادئ.

١٥- وتضمن الاحتفال العالمي بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان الحق في التنمية بياناً من الأمين العام[٩]، دعا فيه قادة العالم إلى الاستجابة لمطالب الشعوب الساعية إلى بناء مستقبلها[١٠].

١٦- وخصصت الحلقة الدراسية الثانية بشأن تشجيع وتعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا الوسطى، التي نظمتها المفوضية في شباط/فبراير ٢٠١٢، يوماً للنقاش حول مسألة المنحدرين من أصل أفريقي والحق في التنمية. وأثناء النقاش، تم تبادل أفكار حول كيفية إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية من أجل المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

١٧- وفي آذار/مارس ٢٠١٢، نظمت المفوضية محاضرة عن الحق في التنمية لفائدة أساتذة وطلاب من جامعات الاتحاد الروسي، الذين زاروا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ضمن إطار برنامج التوجيه في مجال حقوق الإنسان لبرنامج ماجستير في حقوق الإنسان للمفوضية. وهذا مثال على العديد من العروض والإحاطات والمحاضرات التي تواصل مفوضية حقوق الإنسان تنظيمها في محافل المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والجامعات ولفائدة عامة الجمهور بشأن الحق في التنمية.

١٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٢، شارك الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول موضوع "الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية". ووُجّه الانتباه إلى البعد الخاص بحقوق الإنسان لهذه المسألة. وذكر المشاركون في الاجتماع أن حقوق الإنسان تقيم حداً أدنى من المعايير وتُقدم معايير لوضع الأولويات. ومن ثم كان

(٩) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx.

(١٠) انظر أيضاً www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=40608&Cr=sustainable+development&Cr1=.

اتساق سياسات حقوق الإنسان مهماً بوجه خاص، بالنسبة للدول بقدر ما هو مهم بالنسبة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، لكفالة التصدي على نحو ذي مصداقية ومتسق للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تكون حقوق الإنسان بمثابة خط الأساس والمقياس.

١٩- واشتركت مفوضية حقوق الإنسان في رعاية حدثٍ جانبي خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى حول موضوع "تنمية محورها الإنسان: تهيئة بيئة مؤاتية من أجل استثمار منتج وعمل لائق". ووُجّه الانتباه بوجه خاص إلى الحاجة إلى منع حدوث الاضطرابات الاجتماعية نتيجة خفض الميزانية على حساب حقوق الإنسان، والحاجة إلى تحويل سياسات الاقتصاد الكلي باتجاه تنمية محورها الإنسان وتقييم السياسة الاقتصادية باستخدام المنظور الأخلاقي لمعايير حقوق الإنسان. ونَشرت المفوضية مقالاً بهذه المناسبة على موقعها الشبكي[١١].

٢٠- وعقدت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حلقة نقاش في آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحق في التنمية. وكان الهدف الرئيسي من هذا النقاش هو منح المؤسسات فرصة تبادل المعلومات والخبرات بشأن أنشطتها على المستوى المحلي فيما يخص الحق في التنمية، والاطلاع على تجارب آليات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقدمت عروض من جانب كل من المقرّرة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تايلند والكاميرون ونيكاراغوا.

٢١- وفي آذار/مارس ٢٠١٢، نظمت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دورة تدريبية لمدة يومين لفائدة منظمات المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان ودور هذه المنظمات في إعمال خطة تنمية جنوب السودان. واستند نطاق المناقشات إلى جملة أمور منها تعريف التنمية الوارد في الإعلان بشأن الحق في التنمية. وتهدف خطة البعثة الثلاثية إلى تحقيق الأمن والتنمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتَدرب المشاركون على المهارات والتقنيات والنهج لرصد أهداف التنمية المنصوص عليها في الخطة. وتعلم المشاركون أيضاً كيفية العمل مع شركاء آخرين في جنوب السودان لتعزيز الحق في التنمية. وعكف المشاركون في الحلقة أيضاً على دور الجهاز التشريعي والتنفيذي والقضائي في تعزيز وحماية الحق في التنمية والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو المنصوص عليه في الدستور الانتقالي لجنوب السودان.

٢٢- وقدمت المفوضية السامية إسهاماتٍ في العديد من الأحداث، من قبيل تنظيم حلقة نقاش بشأن تعميم حقوق الإنسان والتعاون الدولي خلال الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان[١٢] وحلقة النقاش الرفيعة المستوى التي استضافتها المفوضة السامية في اليوم الدولي للمرأة، حول موضوع "الاستفادة من إمكانات المرأة في أوقات الأزمة".

(١١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/People-centredDevelopmentWhattheArabSpringtaughtus.aspx.

(١٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11894&LangID=E.

٢٣- وحثت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه، خلال زيارتها لجزر سليمان في آذار/مارس ٢٠١٢، الحكومة وشركاء البلد في التنمية على تنفيذ برامج خاصة تستهدف النساء وحقهن في التنمية والحق في حياة خالية من العنف[١٣]. وتستند البعثة إلى الإقرار بالتحديات المستمرة التي تواجهها جزر سليمان في القضاء على الفقر والتخلف، وكذلك المجهودات التي تبذلها الحكومة، مع شركائها في التنمية، لبلوغ هذا الهدف المهم.

٢٤- وقدمت المفوضية الدعم في أعمال السكرتارية إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحق في التنمية، الذي عقد دورته الثالثة عشرة في جنيف من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢. وخلال الدورة، ركز الفريق العامل على قراءة أولى للمعايير التي اقترحتها فرقة العمل الرفيعة المستوى وجمع الآراء بهذا الشأن أو بشأن تحسين المعايير المقترحة، فضلاً عن مقترحات لمعايير إضافية. وافتتحت المفوضة السامية الدورة وشددت على أن مبادئ العدالة والكرامة والتحرر من الخوف ومن العوز كانت المبادئ الرئيسية للحق في التنمية. ويجب اعتبار حقوق الإنسان أصولاً لا غنى عنها، بل أساساً تنهض عليه الشراكة العالمية من أجل تنمية ترمي إلى تحقيق رفاه كافة الناس دون تمييز. وكان من الأهمية بمكان الإدماج الكامل للحق في التنمية في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، وكذلك في العمليات الكبرى للمنظومة، من قبيل متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والدورة الثالثة عشرة للأونكتاد ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والاستعراض الشامل للسياسة العامة الذي يجري كل أربع سنوات وخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وبيّنت المفوضة السامية أنه يجب إنهاء التسييس والاستقطاب وكسر الجمود المخيّم على الحوار الحكومي الدولي بشأن الحق في التنمية. وينبغي أن يكون الهدف المشترك هو استحداث إطار عملي ذي منحى تشغيلي لإعمال الحق في التنمية بصورة كلية من خلال التزام مفتوح ومستمر، بسبل منها تشجيع مشاركة وإسهامات فئات أوسع[١٤].

٢٥- وبينما يجري تحرير التجارة والتفاوض بشأن اتفاقات تجارية في منطقة المحيط الهادئ، يغيب النظر في حقوق الإنسان عن مثل هذه العمليات والنقاشات. ويُتيح مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر اتفاقات التجارة والاستثمار في حقوق الإنسان الذي وضعه المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء[١٥] طريقة جديدة لدعم الدول المهتمة عن طريق تقديم مساعدة تقنية محددة. وليس من شأن ذلك أن يُدخل حقوق الإنسان في دائرة النقاش فحسب بل يمكن أن يصدّ الأثر السلبي المحتمل لاتفاقات التجارة في التمتع بحقوق الإنسان. وهذا مهم بالتحديد في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتبدي العديد من دول المحيط الهادئ التي تُجري حالياً مفاوضات متصلة بالتجارة اهتماماً كذلك بتقييم الأثر في حقوق الإنسان.

(١٣) انظر www.OHCHR.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11983&LangID=E.

(١٤) انظر www.OHCHR.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12120&LangID=e.

(١٥) انظر A/HRC/19/59/Add.5.

٢٦- وفي آب/أغسطس ٢٠١١، شرعت مفوضية حقوق الإنسان في مشروع بشأن تقييمات الآثار المترتبة على التحرير العام للتجارة في حقوق الإنسان. وتمثلت الأهداف الإجمالية للمشروع في جمع المزيد من المعلومات عن هذه الآثار ونماذج من مواطن التأثر المحتملة والدعوة لإدماج حقوق الإنسان في المناقشات التجارية القُطرية وتلك الخاصة باتفاقات التجارة. وبالاشتراك مع مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة المحيط الهادئ، وُضع مشروع أشمل من أجل انضمام فانواتو إلى منظمة التجارة العالمية. ويشمل المشروع، الذي يجري تنفيذه، البحث وإعداد الخرائط والتعرف على مواطن التأثر المحتملة، فضلاً عن زيارة ميدانية مقررة.

٢٧- وتواصل المفوضية بذل مجهوداتها لتعميم مراعاة حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ووافقت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في دورتها الثالثة والعشرين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٢، على إدراج اتساق السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان كبند اعتيادي في جدول الأعمال ومناقشة مواضيع حقوق الإنسان ذات الصلة، عند الاقتضاء، وإدماج حقوق الإنسان بطريقة أكثر انتظاماً في بيانات الدعوة المشتركة وفي الرسائل الصادرة على نطاق المنظومة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٢٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وجهت المفوضة السامية رسالة إلى جميع رؤساء إدارات الأمم المتحدة والهيئات والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، وكذلك إلى المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية متعددة الأطراف، سعياً منها للتعرف على الفرص والعقبات من أجل تعميم مراعاة الحق في التنمية تعميماً كاملاً في الولايات والسياسات والأنشطة والبرامج التنفيذية للمنظمات المعنية.

## ثالثاً- استنتاجات وتوصيات

**٢٩- خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بذل مجهوداتها لتعزيز الحق في التنمية بواسطة البحث والتحليل والدعوة العامة والتعاون التقني وتعميم وتيسير الحوار الدولي. ولا تزال هناك عقبات تقف أمام إعمال الحق في التنمية، لا سيما، التسييس والاستقطاب المستمرين في الحوار الحكومي الدولي. وهناك حاجة إلى توسيع نطاق الفئات المستهدفة في دعم الحق في التنمية وضمان اتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان في الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تستلزم تعميماً كاملاً لكافة حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في عمل منظومة الأمم المتحدة.**